

Distr.: General  
29 January 2014  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ٩-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

### التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية

#### مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

تستعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية، وتُحلّل العوامل التي أسهمت في تقلّب أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٣. فعلى العموم، تراجعت أسعار السلع الأساسية وأصبحت أقل تقلباً مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة لكنها ظلت مرتفعة مقارنة باتجاهاتها الطويلة الأمد. وأدى تحسّن أحوال الطقس وغلل الحصاد إلى انخفاض أسعار الأغذية من مستوياتها المرتفعة التي سجّلت في صيف عام ٢٠١٢. وشهدت أسعار المعادن الخسيسة هبوطاً نسبياً، الأمر الذي يُعزى أساساً إلى وفرة العرض، فضلاً عن حالة عدم التيقن من الانتعاش الاقتصادي العالمي. وتدل الإسقاطات على أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٣، يُرجّح أن يكون متوسط الأسعار السنوية للذهب قد سجّل أول انخفاض له على مدى فترة ١٣ سنة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-50085 170214 190214



\* 1 4 5 0 0 8 5 \*

وتبحث هذه المذكرة أيضاً بعض قضايا السياسة العامة المتصلة بالتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتقدم توصيات يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل. وتقتراح المذكرة، بصفة خاصة، سياسات ملائمة لضمان الأمن الغذائي في البلدان ذات الأوضاع الهشّة، وسياسات تتعلق بالمحتوى المحلي للمنتجات من أجل تعزيز التنمية العريضة القاعدة في البلدان النامية الغنية بالموارد، بالإضافة إلى عرض خيارات للتنمية المستدامة للطاقة.

## مقدمة

- ١- في الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا، كُلف مجلس التجارة والتنمية باستحداث اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية. وقد أُعيد تأكيد ما ورد في اتفاق أكرا في الفقرة ١٧ من الولاية المُعتمَدة في الدوحة.
- ٢- وتُحلل مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، مع التركيز على اتجاهات الأسعار والقوى الدافعة لحركتها. أما مجموعات السلع الأساسية الرئيسية الثلاث التي تتناولها هذه المذكرة فهي: (أ) السلع الأساسية الزراعية - الأغذية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، فضلاً عن المواد الخام الزراعية؛ و(ب) المعادن والخامات والفلزات؛ و(ج) الطاقة - النفط والغاز والفحم والطاقة المتجددة.
- ٣- وتُسلط المذكرة الضوء أيضاً على بعض القضايا السياسية الرئيسية المتصلة بالتطورات الأخيرة التي شهدتها الأسواق، وتُقدّم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد البلدان النامية المُعتمَدة على السلع الأساسية في تحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل. وتُشدّد المذكرة، بصفة خاصة، على السياسات التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، وإضافة القيمة المحلية، والتنمية المستدامة للطاقة.

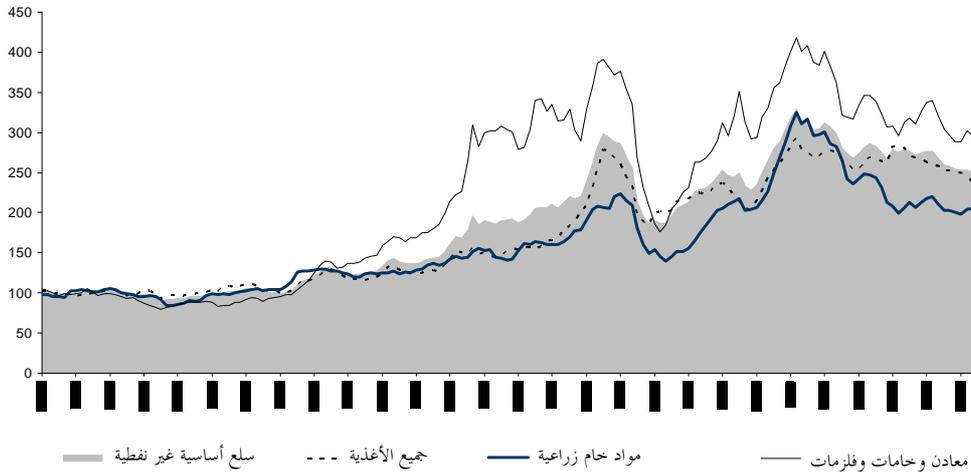
## أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

### ألف- لمحة عامة

- ٤- على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، تراجعت أسعار السلع الأساسية غير النفطية، وإن كانت مختلف مجموعات السلع الأساسية قد أظهرت أنماطاً مختلفة (الشكل ١). فقد سجّل مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية<sup>(١)</sup> انخفاضاً مطرداً، حيث فقد ٩,٤ في المائة من مستواه بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وسجّل المؤشر ارتفاعاً طفيفاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نتيجة لانتعاش أسعار الأغذية (ولا سيما القمح والسكر) والبذور الزيتية والزيوت النباتية، (وفي مقدمتها زيت النخيل). ورغم الانخفاض الذي سجّل على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، ظل المؤشر مرتفعاً مقارنةً باتجاهه الطويل الأمد، وبخاصة في النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن.

(١) يشمل مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية المجموعات الفرعية التالية من السلع الأساسية: الأغذية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الخام الزراعية، والمعادن والخامات والفلزات.

الشكل ١  
مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ -  
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣  
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADStat).

٥- وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اتسمت أسواق السلع الأساسية الزراعية بتراجع الأسعار وقلة تقلبها مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة. فقد انخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار جميع السلع الأساسية الغذائية<sup>(١)</sup> بنسبة ٨,٧ في المائة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ التي شهدت مواسم حصاد جيدة لمحاصيل الحبوب. ثم عاد هذا المؤشر ليسجل انتعاشاً طفيفاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبحلول نهاية موسم محاصيل ٢٠١٣/٢٠١٤، يُرجَّح أن تُظهر أسواق الحبوب فائض إنتاج يُقدَّر بنحو ٤٠ مليون طن، وهو ما يمثل تحوّلاً عن الوضع الذي شهدته ثلاثة مواسم متتالية سجّل فيها عجز في الإنتاج. وعلى المديين القصير والمتوسط، وما لم تكن أحوال الطقس مناوئة بشدة، ستواصل الأسعار في أسواق السلع الأساسية الزراعية اتجاهها الهابط، وهو اتجاه يُعزّزه استمرار عمليات تجديد المخزونات.

٦- وفي أسواق المعادن الحسيسة، كانت حركة الأسعار متقلّبة على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣<sup>(٢)</sup>. ففي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣، تحرك مؤشر

(٢) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار جميع السلع الأساسية الغذائية المجموعات الفرعية التالية من السلع الأساسية: الأغذية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيتون النباتية.

(٣) تشمل المعادن الحسيسة الحديد والألمنيوم والنحاس والرصاص والنيكل والقصدير والزنك.

الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات<sup>(٤)</sup> في اتجاه تصاعدي نتيجة لظهور علامات تدل على انتعاش اقتصادي عالمي. إلا أن المؤشر سجّل انخفاضاً مطرداً في الأشهر التالية نتيجة لحدوث تراجع في أسعار أهم المعادن الخسيسة. فمن مستوى بلغ ٣٤٠,٥ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٣، هبط المؤشر بنسبة ١٥,٣ في المائة ليصل إلى ٢٨٨,٥ نقطة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى ضعف الطلب لأن معدل النمو الاقتصادي العالمي كان أدنى مما هو متوقع، إضافة إلى حالة عدم التيقن على المستوى الاقتصادي الكلي في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الصين، وهي من البلدان الرئيسية المستهلكة للمعادن. وقد حدث ذلك في وقت أدت فيه الاستثمارات الضخمة خلال فترة طفرة أسعار السلع الأساسية إلى حدوث زيادة قوية في عرض عدد من السلع الأساسية المدرجة في هذه الفئة. إلا أنه بالنظر إلى تسارع نمو قطاع الصناعة التحويلية في الصين، عاد المؤشر لينتعش في آب/أغسطس ٢٠١٣ حين بلغ ٣٠١,٦ نقطة ثم تذبذب في حدود ٢٩٨ نقطة في الشهرين التاليين.

٧- وشهدت سوق المعادن النفيسة هبوطاً في عام ٢٠١٣. ففي سوق الذهب، على سبيل المثال، انخفض السعر بنسبة ٢٣ في المائة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٣ نتيجة لعوامل شتى، وبخاصة الهواجس المتعلقة بالفتور الذي أظهره برنامج شراء الأصول الذي وضعه مجلس الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة، والتدفقات الكبيرة للاستثمارات إلى الخارج من صناديق الاستثمارات المدرجة في البورصة. وخلال الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تذبذبت أسعار الذهب نتيجة لأسباب أهمها الهواجس المتصلة بتطور الأزمة السورية، والشواغل المتعلقة بتوقف عمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وحالة الغموض الذي اكتنف الصورة المرتقبة لسير عمل برنامج الحوافز في الولايات المتحدة.

٨- وأظهرت أسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم اتجاهات مختلفة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣. فأسعار النفط الخام ظلت مرتفعة نتيجة لعوامل شتى مثل المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واضطراب العرض في بعض البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وظلت أسعار الغاز الطبيعي تُسجّل فوارق بارزة بين المناطق. ففي الولايات المتحدة، وهي أكبر مُنتج للغاز الطبيعي في العالم في عام ٢٠١٢، انتعشت أسعار الغاز الطبيعي من المستوى المتدني الذي بلغته في عام ٢٠١٢، الأمر الذي يُعزى، إلى حد كبير، إلى تحسّن المؤشرات السوقية الأساسية. وعلى النقيض من ذلك، سجّل تراجع في سوق الفحم الحراري المنقول بجرأ، وهو ما يُعزى إلى تأثير وفرة العرض على الأسعار تأثيراً شديداً.

(٤) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات النحاس والألمنيوم وركاز الحديد والنيكل والرصاص والزنك والقصدير وصخر الفوسفات والمنغنيز وركاز التنغستن. ويُستبعد الذهب من مؤشر الأسعار هذا.

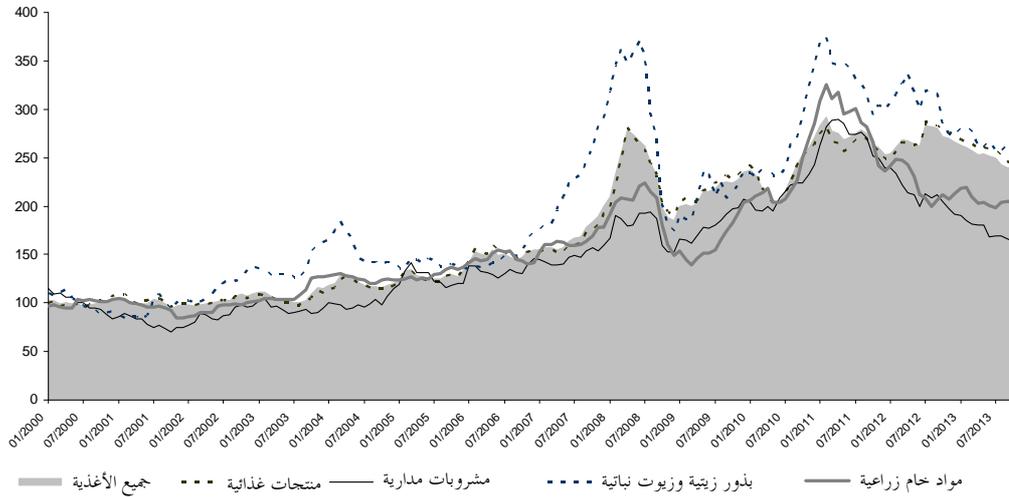
## باء- التطورات التي شهدتها أهم قطاعات السلع الأساسية

### ١- السلع الأساسية الغذائية والزراعية

٩- أدى سوء أحوال الطقس خلال صيف عام ٢٠١٢ إلى ارتفاع أسعار الحبوب الرئيسية. وبعد ذلك، تراجعت أسعار السلع الأساسية الزراعية وأصبحت أقل تقلباً مما كانت عليه في السنوات الأخيرة (الشكل ٢) وذلك نتيجة لتحسن الإنتاج الغذائي - الزراعي العالمي، خصوصاً إنتاج الحبوب.

الشكل ٢

مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية الغذائية والزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣  
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADStat).

١٠- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، سجل مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية اتجاهًا هابطًا، حيث تراجع بنسبة ٨,٧ في المائة. إلا أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونتيجة للارتفاع الحاد لأسعار بعض السلع الأساسية الغذائية - الزراعية (بما في ذلك القمح والسكر)، ارتفع المؤشر بنحو نقطتين من المستوى الذي سجله في أيلول/سبتمبر عندما وصل إلى ٢٤٥ نقطة، ولكنه ظل أدنى بما نسبته ٨ في المائة من المستوى الذي سجله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفيما يتعلق بأسعار الحبوب في عام ٢٠١٣، واصلت هذه الأسعار اتجاهها الهابط الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ وانخفضت أسعار القمح من ٣٨٢ دولاراً أمريكياً للطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٣١٣ دولاراً للطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أي بنسبة انخفاض بلغت ١٨ في المائة. غير أنه نتيجة للهبوط

المتعلقة بمواسم جني المحاصيل في منطقة البحر الأسود والأرجنتين اللتين شهدتا طقساً جافاً، عادت أسعار القمح فانتعشت لتبلغ ٣٣٤ دولاراً أمريكياً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي سوق الذرة، هبطت الأسعار بنسبة ٣٧ في المائة من مستوى الذرة التاريخي الذي بلغته في تموز/يوليه ٢٠١٢ وقدره ٣٣٤ دولاراً للطن؛ لتصل إلى ٢١١ دولاراً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويُرجَّح أن تؤدي التوقعات المتعلقة باستمرار نمو الإنتاج العالمي للقمح والذرة إلى الإبقاء على الاتجاه الهابط لأسعار الحبوب حتى نهاية موسم الحصاد الحالي. وقد أشارت تقديرات المجلس الدولي للحبوب، في تقريره المُحدَّث الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إلى أن الإنتاج العالمي للقمح والذرة سيبلغ مستوى ذروة قدره ٦٩٨ مليون طن و٩٥٠ مليون طن، على التوالي، في نهاية موسم ٢٠١٣/٢٠١٤.

١١- وفي سوق الأرز، سجّل سعر الأرز التايلندي - وهو السعر المرجعي الآسيوي - اتجاهًا هابطاً منذ أوائل عام ٢٠١٣ بعد فترة استقرار نسبي عند مستوى قدره نحو ٥٨٠ دولاراً أمريكياً للطن في عام ٢٠١٢. وقد انخفض بنسبة ٢١ في المائة ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ليصل إلى ٤٥٣ دولاراً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى له منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويرجع هذا الانخفاض في أسعار الأرز أساساً إلى المستوى المريح للمخزونات العالمية وإلى الكميات المُفرج عنها من احتياطي الأرز العام لحكومة تايلند<sup>(٥)</sup>. وتظل تجارة الأرز قوية أيضاً لأسباب تتعلق، في الغالب، بالشحنات المصدرة من بلدان التصدير الرئيسية (بما فيها تايلند وكمبوديا) وبقوة الطلب الصيني. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت ميانمار، التي كانت أكبر مُصدِّر للأرز في أوائل عقد الستينات من القرن الماضي، أنها تعتمز تحدي البلدان الرئيسية الحالية المُصدِّرة للأرز. وقد وضعت حكومة هذا البلد سياسات تجارية جديدة تهدف إلى زيادة صادراتها من الأرز بما يزيد عن الضعف بحلول عام ٢٠١٥<sup>(٦)</sup>.

١٢- وهبط سعر السكر بنسبة ١١ في المائة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ليصل إلى ١٦,٨٤ سنتاً أمريكياً للرطل في تموز/يوليه ٢٠١٣ نتيجة لتسجيل فائض في الإنتاج وانسحاب صناديق المضاربة من سوق صفقات السكر الآجلة. إلا أن أسعار السكر عادت فانتعشت اعتباراً من آب/أغسطس لتصل إلى ١٨,٦٦ سنتاً أمريكياً للرطل في تشرين

(٥) بدأت حكومة تايلند بالإفراج عن كميات من الأرز من مخزونها لأغراض التصدير، وهي تهدف إلى تصدير نحو ٨ إلى ١٠ ملايين طن من الأرز في العام المقبل. *The Nation*, 2013, Government focuses on G2G deals to boost rice exports, 18 October

<http://www.nationmultimedia.com/busines/Govt-focuses-on-G2G-deals-to-boost-rice-exports-2=30217376.html> (accessed 21 January 2014)

(٦) S Suwannaki, 2013, Rice bowl plan brings Myanmar back to the *Bloomberg News*, 28 November

متاح على الموقع التالي: <http://www.bloomberg.com/news/2013-11-27/rice-bowl-plan-brings-myanmar-back-to-the-future-southeast-asia.html> (accessed 28 November 2013)

الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نتيجة لعوامل شتى مثل الانخفاض المسجل في إنتاج السكر في البرازيل في أعقاب هطول كميات مفرطة من الأمطار أصابت مناطق إنتاج قصب السكر وعطلت عمليات الحصاد؛ وزيادة الطلب على السكر، خصوصاً من قبل الصين وإندونيسيا؛ وتزايد قوة الريال البرازيلي؛ وحدوث بعض الزيادات في أنشطة صناديق الاستثمار.

١٣- وسجلت أسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية اتجاهًا هابطًا في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣ ثم تذبذبت بعد ذلك. فقد هبط مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية من ٣٢٠ نقطة في آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٢٦٠ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أي بنسبة ١٨,٧ في المائة، ولا سيما أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا وزيت النخيل. وعلى مدى هذه الفترة، هبطت أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا بنسبة ٢٨ في المائة و١٣ في المائة، على التوالي، نتيجة لمواسم حصاد مواتية في البلدان الرئيسية المنتجة لفول الصويا وتراجع نمو الطلب من الصين والاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، هبطت أسعار زيت النخيل بنسبة ١٦ في المائة نتيجة لوفرة الإمدادات من ماليزيا وإندونيسيا، وهما أكبر منتجين لزيت النخيل في العالم. وفي الفترة الممتدة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٣، ظلت أسواق البذور الزيتية والزيوت النباتية مستقرة نسبيًا. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ارتفعت أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا بنسبة ٩ في المائة و٣ في المائة، على التوالي، نتيجة لأحوال الطقس الجاف الذي شهدته المنطقة الغربية الوسطى من الولايات المتحدة وبعض المناطق الرئيسية النامية في البرازيل في ظل طلب صيني قوي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ارتفعت أسعار زيت النخيل بنسبة ٥ في المائة بينما انخفضت أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا بنسبة ٢ في المائة و٤ في المائة، على التوالي. وهذا يعكس التنافس بين أسعار زيت فول الصويا وزيت النخيل بالنظر إلى إمكانية استخدامهما كبديلين في إنتاج الأغذية والوقود.

١٤- وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، كانت سوق المشروبات المدارية تسير في اتجاه هابط عمومًا نتيجة لحدوث انخفاضات كبيرة في أسعار البن والشاي. فقد هبط مؤشر الأونكتاد لأسعار المشروبات المدارية بنسبة ١٤ في المائة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ليصل إلى ١٦٤ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع سعر الكاكاو خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بعد أن سجل بعض التذبذبات على مدى النصف الأول من السنة.

١٥- وفي سوق البن، واصل مؤشر الأسعار المركب للمنظمة الدولية للبن انخفاضه من مستوى ذروته البالغ ٢٢٨ سنتاً أمريكياً للرطل، وهو المستوى الذي سجله في أيار/مايو ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، هبط سعر المؤشر المركب بنسبة ٢١ في المائة من ١٣٥,٤ سنتاً أمريكياً للرطل في كانون الثاني/يناير إلى ١٠٧ سنتات للرطل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى له منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وهذا الانخفاض المستمر

لأسعار البن يعكس، إلى حد كبير، اتجاهات أسعار بُن الأرابيكا<sup>(٧)</sup> التي انخفضت بنسبة ٢٦ في المائة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر نظراً لتوقعات تزايد العلة في البرازيل، وهي أكبر مُنتج بُن الأرابيكا في العالم، وتباطؤ الطلب في البلدان التقليدية المستهلكة للبن. وفي غضون ذلك، ظلت أسعار بُن الروبستا مرنة، حيث انخفضت بنسبة ١٥ في المائة. وظلت سوق البن العالمية تشهد وفرة في العرض، حيث قُدِّر إنتاج البن لموسم ٢٠١٢/٢٠١٣ بما مقداره ١٤٥,٢ مليون شوالاً، أي أعلى بنسبة ٩,٨ في المائة مما كان عليه في الموسم السابق<sup>(٨)</sup>. ولذلك يمكن توقع حدوث انخفاضات أخرى في الأسعار في سوق البن.

١٦- وفي سوق الشاي، هبط سعر شاي مومباسا اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بنسبة ٣٥ في المائة ليصل إلى ٢٢٢ سنتاً أمريكياً للكيلو غرام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نتيجة لضعف الطلب من بعض البلدان الرئيسية المستوردة للشاي، بما فيها مصر وباكستان، في أعقاب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

١٧- ومن المؤكد أن الانخفاض المستمر لأسعار البن والشاي سيؤثر في أنشطة صغار المزارعين في بعض بلدان الإنتاج الرئيسية، وهو أمر مثير للقلق بصفة خاصة في سياق ارتفاع تكاليف المدخلات، بما فيها تكاليف العمل وأسعار الأسمدة والنفط.

١٨- وفي سوق الكاكاو، تذبذبت الأسعار بين ٩٧,٧ سنتاً و١٠٦,٤ سنتات أمريكية للرطل في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٣. وقد نجم هذا التقلب في الأسعار عن حالة عدم استقرار العرض، خصوصاً من كوت ديفوار وغانا اللتين شهدتا أحوال طقس جاف وحار، فضلاً عن عدم التيقن من حالة الطلب من البلدان المستهلكة الرئيسية. واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٣، ارتفعت أسعار الكاكاو بنسبة ٢٠ في المائة لتبلغ ١٢٣,٩ سنتاً أمريكياً للرطل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نتيجة لتزايد الطلب من قطاع صناعة الشوكولاتة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ومن المرجح أن يؤدي التحسن المتوقع، وإن كان بطيئاً، في الصورة الاقتصادية المرتقبة في المناطق المستهلكة الرئيسية إلى استمرار قوة الطلب على الكاكاو في الأشهر المقبلة.

١٩- وارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار المواد الخام الزراعية في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣ نتيجة لارتفاع أسعار المطاط الطبيعي والأخشاب الاستوائية والقطن. وبعد ذلك، ونتيجة لحدوث انخفاض بنسبة ٢٤,٥ في المائة في أسعار المطاط بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠١٣، هبط المؤشر من ٢٢٠ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى ١٩٨ نقطة في تموز/يوليه ٢٠١٣. وتعتمد سوق المطاط الطبيعي اعتماداً شديداً على الطلب من قطاع

(٧) المقصود ببن الأرابيكا هنا هو البن البرازيلي وغيره من أنواع بُن الأرابيكا الطبيعي.

(٨) التقديرات مُستقاة من المنظمة الدولية للبن (انظر، مثلاً، التقرير الشهري عن سوق البن، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

صناعة إطارات العجلات في الصين<sup>(٩)</sup>. وكان انخفاض أسعار المطاط الطبيعي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ مرتبطاً أساساً بتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني على مدى الفترة نفسها. إلا أنه مع انتعاش قطاع الصناعة التحويلية في الصين اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٣، ازداد الطلب على المطاط. وبذلك ارتفع سعر المطاط الطبيعي من ٢ ٤٧١,٤ دولاراً أمريكياً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٢ ٦٥٧,٧ دولاراً للطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ثم عاد ليتراجع إلى ٢ ٥٦٠,٧ دولاراً للطن في الشهر التالي الذي شهد وفرة في الإمدادات.

٢٠- وفي سوق القطن، اتسم موسم ٢٠١٣/٢٠١٢ بقلة تقلب الأسعار. فعلى مدى الربع الأول من عام ٢٠١٣، سار مؤشر توقعات القطن (ألف) (Cotton Outlook A index) في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفع بنسبة ١٠,٥ في المائة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ليصل إلى ٩٤,٤٥ سنتاً أمريكياً للرطل في آذار/مارس ٢٠١٣. وهو اتجاه يرجع إلى عوامل مثل الهواجس المتعلقة بتزايد توازن العرض والطلب خارج الصين مع استمرار هذا البلد في بناء الاحتياطيات وكذلك، إلى حد ما، أنشطة صناديق المضاربة في بورصة نيويورك لتجارة السلع (New York Mercantile Exchange). إلا أن المؤشر هبط في نيسان/أبريل ٢٠١٣ ليلعب ٩٢,٦٨ سنتاً أمريكياً للرطل، الأمر الذي يرجع أساساً إلى عمليات تصفية مراكز المضاربة في السوق. وبعد ذلك، تذبذب السعر في حدود ضيقة تتراوح بين ٩٢,٦٢ سنتاً و٩٣,٠٨ سنتاً للطن حتى آب/أغسطس ٢٠١٣. ونشأ استقرار الأسعار هذا عن توازن العرض والطلب في ظل مستويات مريحة من المخزونات. واعتباراً من آب/أغسطس، ضعفت سوق القطن، حيث هبط السعر إلى ٨٩,٣٥ سنتاً أمريكياً للرطل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نتيجة لتزايد قوة العرض في نصف الكرة الشمالي. وتدل الصورة المرتقبة على أن سوق القطن ستظل حساسة للسياسة التي تنتهجها الصين فيما يتعلق بمخزوناتهما وذلك بالنظر إلى الحجم الكبير لاحتياطيات القطن التي تحتفظ بها الدولة<sup>(١٠)</sup>.

## ٢- المعادن والفلزات والخامات

٢١- في أسواق المعادن الحسيسة، تتوقف اتجاهات الأسعار أساساً على عوامل مثل سرعة توافر الإمدادات الجديدة والصورة الاقتصادية المرتقبة في الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين. وعلى وجه التحديد، يرصد المشاركون في

(٩) تشير التقديرات إلى أن الصين تستهلك قرابة ثلث الإنتاج العالمي من المطاط الطبيعي، بينما يمثل قطاع صناعة إطارات العجلات ما نسبته ٧٠ في المائة من استهلاك المطاط الطبيعي في هذا البلد.

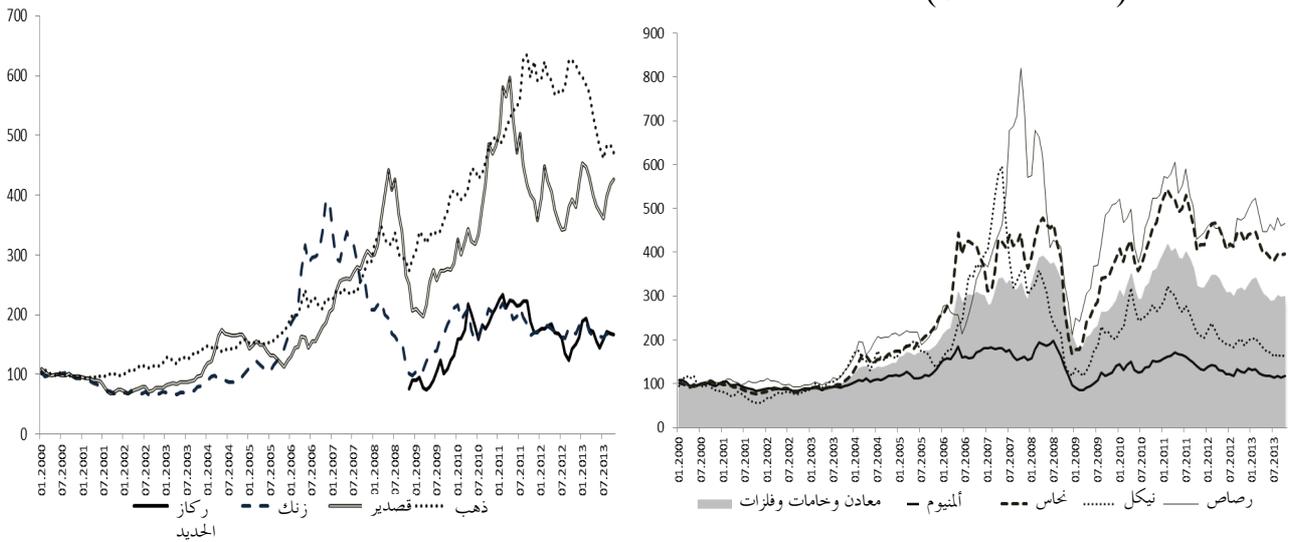
(١٠) تُقدر اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بالقطن احتياطي الصين الوطني من القطن بما يقارب ٩ ملايين طن في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣، أي ما يشكّل نحو ٥٠ في المائة من المخزونات العالمية في ٢٠١٢/٢٠١٣. ويتوقع أن يكون لدى الصين ما يقارب ٦٠ في المائة من المخزونات العالمية بحلول نهاية ٢٠١٣/٢٠١٤. (انظر International Cotton Advisory Committee, 2003, The cotton supply and demand variables, 1 July متاح على الموقع <https://www.icac.org/Press-Release/2013/PR-14>, accessed 22 January 2014).

السوق رسداً دقيقاً آفاق النمو في الصين لأن طلب هذا البلد على المعادن يشكل قرابة نصف الطلب العالمي.

٢٢- وقد ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات<sup>(١١)</sup> من ٣١١ نقطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٣٤١ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٣، ثم تراجع إلى ٢٨٩ نقطة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٣ (الشكل ٣). ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها ضعف الطلب الناجم عن هشاشة انتعاش الاقتصاد العالمي، وحالة عدم التيقن الاقتصادي الكلي في منطقة اليورو، والتغيرات الهيكلية المقترنة بتراجع وتيرة النمو في الصين، خصوصاً تباطؤ نمو قطاع العقارات الصيني. ونتيجة لظهور علامات على حدوث انتعاش اقتصادي في الصين، عاد المؤشر ليرتفع بعد ذلك إلى ٣٠٢ نقطة في آب/أغسطس ٢٠١٣ ثم أخذ يتذبذب عند مستوى قدره نحو ٢٩٨ نقطة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في ظل وفرة عرض تشمل عدة معادن حسيسة.

### الشكل ٣

مؤشرات أسعار نخبة من المعادن، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣  
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADStat).

٢٣- وفي بورصة لندن للمعادن، أتت أسعار النحاس الاتجاه العام في السوق العالمية للمعادن الحسيسة في عام ٢٠١٣. وفي ظل أجواء التفاؤل فيما يتعلق بآفاق الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين، ارتفعت أسعار النحاس من ٦٩٤ دولاراً أمريكياً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٨٠٧٠ دولاراً للطن في شباط/فبراير ٢٠١٣.

(١١) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات الألومنيوم وركاز الحديد والنيكل والرصاص والزنك وصخر الفوسفات وركاز المنغنيز وركاز التنغستن. ويُستبعد الذهب من مؤشر الأسعار هذا.

وأدى تديني مستوى النمو عن المستوى المتوقع في البلدان الرئيسية المستهلكة للنحاس، مقترناً بفائض العرض، إلى خفض سعر النحاس إلى ٦ ٨٩٦ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٣. إلا أن سعر النحاس عاد فارتفع في آب/أغسطس ٢٠١٣ بفضل ظهور علامات تدل على حدوث انتعاش في نمو الصين، حيث إن طلب هذا البلد على النحاس يشكّل ما نسبته نحو ٤٠ في المائة من الطلب العالمي.

٢٤- وأظهر الألمنيوم والنيكل والزنك اتجاهات أسعار شبيهة باتجاهات أسعار النحاس. فبعد ارتفاع في الأسعار في أوائل عام ٢٠١٣، انخفضت أسعار الألمنيوم والزنك بنسبة ١٤ في المائة لكل منهما في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠١٣. وفي غضون ذلك، سجل سعر النيكل، وهو مادة خام بالغة الأهمية في إنتاج الفولاذ النقي، انخفاضاً بنسبة ٢١ في المائة، وبلغ أدنى مستوى له منذ أربع سنوات ليصل إلى ٦٤٢ سنتاً أمريكياً للرطل في تموز/يوليه ٢٠١٣<sup>(١٢)</sup>. وقد أسهم العرض المفرط المزمّن، والمخزونات الكبيرة، وضعف الطلب الناجم عن تباطؤ النمو الاقتصادي، في حدوث انخفاض في أسعار الألمنيوم كانت له تأثيرات مختلفة على شركات الصناعات الاستخراجية. ومن ذلك مثلاً أن شركة روسال، وهي من أكبر منتجي الألمنيوم، اضطرت إلى إغلاق مصانعها التي أصبحت غير مربحة في عام ٢٠١٣.

٢٥- وقد تذبذبت الأسعار في السوق العالمية للرصاص، وهو مُدخل أساسي في إنتاج البطاريات التي يُستخدم فيها حمض الرصاص، خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣. وعاد سعر الرصاص ليرتفع في أوائل عام ٢٠١٣ فبلغ ٢ ٣٧٦ دولاراً للطن في شباط/فبراير في أعقاب ظهور علامات تدل على انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر مستهلكي الرصاص في العالم. وبعد ذلك، هبطت أسعار الرصاص بنسبة ١٥ في المائة لتبلغ ٢ ٠٢٨ دولاراً للطن في أيار/مايو ٢٠١٣ نتيجة لتحسن الإنتاج. وزاد الإنتاج العالمي للرصاص المكرر بنسبة ٥,٨ في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣ مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠١٢<sup>(١٣)</sup>. وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تآرجح سعر الرصاص بين ٢ ٠٤٩ دولاراً و٢ ١٧٤ دولاراً للطن نتيجة للتقلبات التي شهدتها الطلب على الرصاص المكرر في ظل حالة انتعاش اقتصادي عالمي ضعيف ومتقلب.

٢٦- وفي سوق القصدير، انخفضت الأسعار بنسبة ٢١ في المائة من ٢٤ ٦٥١ دولاراً للطن في كانون الثاني/يناير إلى ١٩ ٥٨٣,٥ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٣. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى ضعف الطلب، وتصفية المخزون في إندونيسيا، وهي أكبر مُصدّر

(١٢) تشمل فترة السنوات الأربع الممتدة بين آب/أغسطس ٢٠٠٩ وتموز/يوليه ٢٠١٣.

(١٣) International Lead and Zinc Study Group, 2013, Press release, 23 July 2014, متاح على الموقع <http://www.ilzsg.org> (accessed 23 January 2014).

للقصدير في العالم. وبعد ذلك، عادت الأسعار لترتفع فبلغت ٢٣ ١٢٣ دولاراً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وهذا الارتفاع المفاجئ للأسعار كان مرتبطاً بانتهاج سياسة تجارية جديدة استهلتها إندونيسيا في أواخر آب/أغسطس، وهي سياسة اقتضت تداول جميع ألواح القصدير في البورصة المحلية قبل شحنها. وتسببت اللوائح الجديدة في تقلص صادرات القصدير، مما أثر على العرض العالمي وأدى إلى ارتفاع أسعار القصدير.

٢٧- وواصلت الأسعار في سوق ركاز الحديد في أوائل عام ٢٠١٣ اتجاهها التصاعدي الذي بدأ في الربع الأول من عام ٢٠١٢. ووصل سعر ركاز الحديد إلى ١٥٥ دولاراً للطن في شباط/فبراير ٢٠١٣، مرتفعاً من ٩٩,٥ دولاراً للطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومن العوامل التي أسهمت في ارتفاع الأسعار ما يتمثل في عمليات إعادة التخزين من قبل مصنعي الفولاذ الصينيين، وحالات الاضطراب في إنتاج ركاز الحديد وتصديره نتيجة لأحوال الطقس غير المواتية، والحظر الذي فرض على تصدير ركاز الحديد في الهند. وبعد ذلك، انخفضت أسعار ركاز الحديد بنسبة ٢٦ في المائة في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٣، وهو انخفاض يرجع، إلى حد كبير، إلى تقلص الطلب على الفولاذ من قبل قطاعي البناء والصناعة التحويلية في الصين. إلا أن سوق ركاز الحديد انتعشت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣ بفضل نمو الاقتصاد الصيني بمعدل فاق ما كان متوقعاً، بالإضافة إلى أجواء التفاؤل فيما يتعلق بالآفاق الاقتصادية العالمية. وفي الشهرين التاليين، استقرت أسعار ركاز الحديد عند مستوى بلغ قرابة ١٣٣ دولاراً للطن.

٢٨- وفي سوق المعادن النفيسة، واصل سعر الذهب اتجاهه الهابط خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٣. فقد انخفض من ١ ٧٤٧ دولاراً أمريكياً للأوقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ١ ٦٧١ دولاراً للأوقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ثم إلى ١ ٢٨٧ دولاراً للأوقية في تموز/يوليه ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى له منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتشمل العوامل الرئيسية التي أسهمت في حدوث هذا الانخفاض التدفقات الكبيرة إلى الخارج لأموال الاستثمارات المتداولة في البورصة كرد فعل إزاء الآفاق الأكثر إيجابية لاقتصاد الولايات المتحدة، وتوقعات الانحسار التدريجي لبرنامج التخفيف الكمي الذي وضعه مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت أموال الاستثمارات المتداولة في البورصة أقل بنسبة ٣٣ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغته في نيسان/أبريل ٢٠١١. إلا أنه بالنظر إلى المخاطر الجيوسياسية العالمية الناشئة عن الأزمة السورية والمخاوف المتصلة بتوقف عمل حكومة الولايات المتحدة، عادت أسعار الذهب لترتفع بنسبة ٥ في المائة في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣. إلا أن القرار الذي اتخذته مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أيلول/سبتمبر لإبقاء على برنامجه الخاص بشراء السندات دون أي تغيير قد فاجأ السوق وأسهم أيضاً في رفع أسعار الذهب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بلغ متوسط الأسعار الشهرية للذهب ١ ٣١٦ دولاراً للأوقية.

## الإطار ١

## آفاق الأسواق العالمية للسلع الأساسية غير النفطية: هل هي نهاية دورة كبرى للسلع الأساسية؟

إن توقع الصورة المرتقبة للأسواق العالمية للسلع الأساسية مهمة صعبة. فالبيئة الاقتصادية والسياسية العالمية هي التي تُحدّد نتائج عمليات أسواق السلع الأساسية وبالتالي فإن تقلّبات العوامل السياسية والاقتصادية، على النحو الذي لوحظ في الآونة الأخيرة، تُفضي إلى عدم استقرار الأسواق. وقد ظلت الأسواق العالمية للسلع الأساسية تتجه نحو الهبوط على مدى الأشهر الماضية، رغم أن الأسعار ظلت مرتفعة مقارنة باتجاهاتها الطويلة الأمد. وأدى التراجع الإجمالي للأسعار المسجّلة اعتباراً من عام ٢٠١١ في بعض الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية إلى إثارة هواجس في العديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل والمعتمدة على السلع الأساسية حول ما إذا كانت طفرة السلع الأساسية قد انتهت. فعلى سبيل المثال، إذا استمر اتجاه الهبوط في أسواق المعادن والخامات والفلزات، فإن ذلك سيؤثر تأثيراً سلبياً على ميزانيات البلدان المُصدّرة للمعادن، وبخاصة ميزانيات أقل البلدان نمواً، التي تعتمد اعتماداً شديداً على إيرادات صادراتها من السلع الأساسية.

وعلاوة على ذلك، أثار انخفاض أسعار المعادن الصناعية مناقشات حول ما إذا كانت العملية التي تُسمى "الدورة الكبرى" للسلع الأساسية قد وصلت إلى نهايتها. وبعبارة أخرى، هل أصبحت طفرة السلع الأساسية من أحداث الماضي؟ وهل يُرجح أن تستعيد أسعار السلع الأساسية في السنوات المقبلة المستويات التي بلغت قبل عام ٢٠٠٣؟ إن وجهات النظر مختلفة في هذا الصدد. فبعض المراقبين يرون أن المرحلة التوسّعية من مراحل الدورة الكبرى للسلع الأساسية التي بدأت قبل عقد من الزمن لن تنتهي قبل بضع سنوات. ويذهب أتباع هذه المدرسة الفكرية إلى أن الاقتصادات الناشئة، بما فيها الصين والهند، ستواصل نموها بوتيرة سريعة، وهذا يحافظ على قوة أسعار السلع الأساسية. ويرى آخرون أن الاقتصاد العالمي قد دخل مرحلة جديدة من النمو الأهدأ والأكثر استقراراً، حيث تظل أسعار السلع الأساسية أعلى مما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣. ويعتقد من يتبنون وجهة النظر هذه أن مستويات ما قبل عام ٢٠٠٣ لأسعار السلع الأساسية قد ولى عهدها. وأخيراً، ثمة محلّلون يعتقدون أن المرحلة التوسّعية من مراحل دورة السلع الأساسية قد وصلت إلى نهايتها وأنه يمكن توقّع استمرار حدوث انخفاضات في الأسعار. ويمكن لعملية إعادة الهيكلة الحارية لاقتصاد الصين أن تدعم، إلى حد ما، وجهة النظر هذه.

وبصرف النظر عن وجهات النظر المختلفة هذه، ورغم التراجع الذي شهدته الأسعار في أسواق السلع الأساسية مؤخراً، فمن المرجح أن تبقى أسعار السلع الأساسية مرتفعة، في الأجلين القصير والمتوسط على الأقل. ولذلك فإن ثمة تحديات ترتبط بارتفاع أسعار السلع الأساسية ينبغي أن تحظى بالاهتمام، خصوصاً في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وهذه التحديات تشمل مساهمة صغار المزارعين في البلدان النامية في تحقيق الأمن الغذائي، والتنويع الاقتصادي من أجل الحد من الاعتماد المفرط على السلع الأولية، والاستفادة بكفاءة من المكاسب غير المتوقعة المتصلة بالسلع الأساسية في البلدان النامية الغنية بالموارد من أجل وضع اقتصاداتها على مسار نمو مستدام وعريض القاعدة.

### ٣- الطاقة

٢٩- ظلت موارد النفط والغاز الطبيعي والفحم تغطي على خليط الطاقة الأولية على نطاق العالم رغم أن حصتها المشتركة قد تراجعت. وتشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن موارد النفط والغاز الطبيعي والفحم قد استأثرت مجتمعة، في عام ٢٠١١، بما نسبته ٨١,٦ في المائة من الإمدادات العالمية من الطاقة الأولية و ٦٦,٤ في المائة من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية، منخفضة من ٨٦,٦ في المائة و ٧٥,٨ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٧٣<sup>(١٤)</sup>. وبصفة خاصة، شهدت حصة النفط في إجمالي العرض والاستهلاك العالمي للطاقة تراجعاً كبيراً على مدى قرابة ٤٠ سنة لصالح الغاز الطبيعي وغيره من أنواع الوقود. وخلال العقدتين الماضيتين، سجّل عرض الطاقة المتجددة (بما فيها الطاقة الكهرومائية) زيادة مطردة، رغم أن حصتها في إجمالي عرض الطاقة الأولية ظلت ثابتة نسبياً عند مستوى يتراوح بين ١٢ و ١٣ في المائة وفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(١٥)</sup>.

#### النفط الخام

٣٠- من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي على النفط بنسبة ١,٢ في المائة (بمعدل النمو نفسه الذي سُجّل في عام ٢٠١٢) ليصل إلى ٩١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٣<sup>(١٦)</sup> ويرجع هذا النمو، إلى حد كبير، إلى تزايد الطلب في بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث ستصل الزيادة في الطلب على النفط إلى ٣ في المائة أو أكثر. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع للطلب من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يواصل تراجعته بنسبة ٠,٥ في المائة رغم حدوث انتعاش في الطلب على النفط في القارة الأمريكية. وتشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن حصة البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٤ ستبلغ مستوى يفوق مثيله في البلدان الأعضاء في المنظمة.

(١٤) International Energy Agency, 2013, *Key World Energy Statistics 2013* (Paris, OECD)

(١٥) OECD, World – renewable and waste energy supply, IEA Renewables Information Statistics database (accessed 11 November 2013)

(١٦) International Energy Agency, 2013, *Oil Market Report*, 14 November (انظر الموقع التالي: <http://www.iea.org/>, OECD)

٣١- وقد اتسم العرض العالمي للنفط في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ بالزيادة التي سُجلت في إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المُصدِّرة للنفط (أوبك)، وهي زيادة تتناقض مع انخفاض إنتاج النفط في بلدان أوبك. وأشارت التوقعات إلى أن عرض النفط في البلدان غير الأعضاء في أوبك، وفي مقدمتها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، سيبلغ ٥٤,٦٦ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٣ مقارنة بما مقداره ٥٣,٣٦ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٢ (أي بزيادة نسبتها ٢,٤ في المائة). وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تزايد إنتاج النفط الخفيف في الولايات المتحدة. وفي الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٣، ارتفع الإنتاج النفطي لهذا البلد إلى أكثر من ١٠ ملايين برميل في اليوم، وهو أعلى مستوى له على مدى عقود. وأشارت توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الولايات المتحدة ستخطى الاتحاد الروسي لتصبح أكبر منتج للنفط من بين البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك بحلول عام ٢٠١٤.

٣٢- وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، ظلت أسعار النفط مرتفعة وأقل تقلباً مما كانت عليه في عام ٢٠١٢ (الشكل ٤). وبلغ متوسط الأسعار الناجزة لنفط برينت الخام المرجعي العالمي ١٠٩ دولارات أمريكية، أي أدنى بنسبة ٣ في المائة فقط من متوسط الأسعار (١١٢ دولاراً) الذي سُجِّل في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٢ وأعلى بنسبة ٣٨ في المائة من متوسط السنوات العشر (٧٩ دولاراً)<sup>(١٧)</sup>. وتذبذب المتوسط الشهري لأسعار نفط برينت ضمن نطاق أضيق يتراوح بين ١٠٣ دولارات و١١٦ دولاراً للبرميل مقارنة بعام ٢٠١٢ الذي سُجِّل فيه فارق قدره ٢٩ دولاراً بين المتوسطين الأعلى والأدنى للأسعار الشهرية.

٣٣- وخلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٣، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع في ظل انتعاش قوي في الأسواق المالية. وأدى تجنّب الوصول إلى هاوية مالية في الولايات المتحدة، وظهور بيانات اقتصادية إيجابية من البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط، إلى استعادة الثقة بالنمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط. كما أدى الشعور بالتفاؤل الذي ساد الأسواق، مقترناً بتزايد المخاطر الجيوسياسية (مثل التوترات المتصلة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية) إلى تزايد عمليات الشراء القائمة على المضاربة في سوق صفقات النفط الآجلة. وارتفع سعر خام برينت إلى ١١٦ دولاراً أمريكياً للبرميل في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٣٤- إلا أن هذا الزخم التصاعدي انقلب اتجاهه في الأشهر التالية حيث انخفض سعر خام برينت إلى ١٠٣ دولارات للبرميل في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وثمة عوامل تراجع مختلفة أدت إلى خفض أسعار النفط: البيانات الاقتصادية الواردة من الصين والولايات المتحدة، وهي بيانات جاءت أضعف مما كان متوقعاً، وامتداد أمد الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو،

(١٧) يشير متوسط السنوات العشر إلى متوسط الأسعار الناجزة لنفط برينت من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

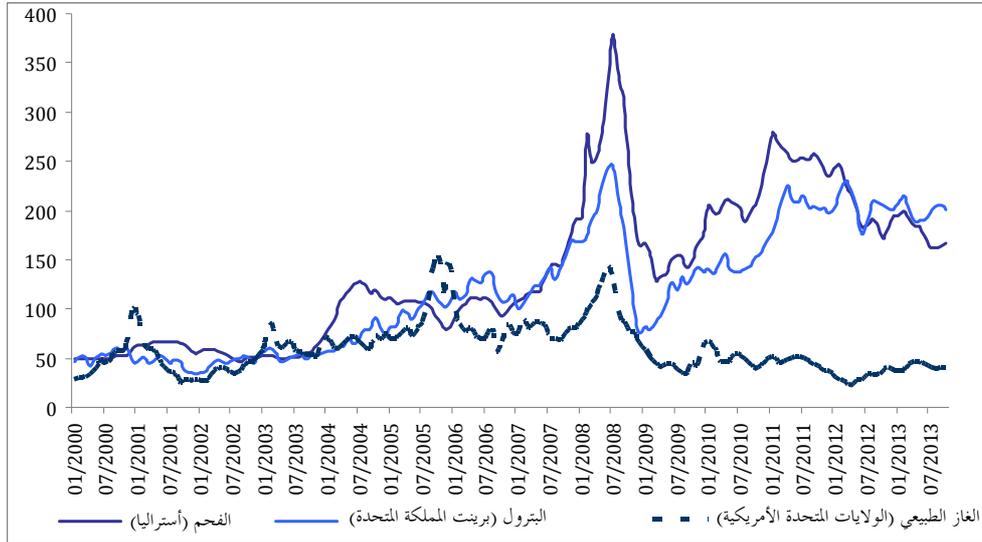
وتراجع الطلب الموسمي على النفط بسبب أعمال صيانة المصافي، وتزايد إنتاج النفط الخام وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

٣٥- وفي أعقاب فترة مستقرة نسبياً شهدت ثبات أسعار خام برينت عند مستوى قدره ١٠٣ دولارات على مدى ثلاثة أشهر، عادت الأسعار لتسجل ارتفاعاً كبيراً في الربع الثالث من عام ٢٠١٣. فقد ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٩ في المائة، من ١٠٣ دولارات في حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ١١٢ دولاراً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد مارست التوترات الجيوسياسية المتعلقة بالاضطراب السياسي في مصر وأزمة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى حالات انقطاع الإمدادات من ليبيا والعراق وبحر الشمال، ضغطاً تصاعدياً على أسعار النفط. ففي الربع الثالث من عام ٢٠١٣، انخفض إنتاج النفط في ليبيا إلى ٠,٦٢ مليون برميل في اليوم، أي ما نسبته ٤٧ في المائة فقط من مستوى الإنتاج في الربع السابق من السنة. وعلاوة على ذلك، أدى تزايد طلب المصافي الذي بلغ مستوى قياسياً غير مسبوق في تموز/يوليه ٢٠١٣، وتزايد التكهنات المتعلقة بارتفاع أسعار النفط، إلى زيادة حدة هذا الاتجاه التصاعدي للأسعار<sup>(١٨)</sup>.

#### الشكل ٤

مؤشرات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

(٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

(١٨) كانت لصناديق التحوط المستثمرة في نقط برينت في البورصة القارية مراكز صافية طويلة الأمد بين ٣٠ تموز/يوليه و٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. (انظر International Energy Agency, 2013, Oil Market Report, OECD, 12 September, متاح على الموقع التالي: <http://www.iea.org/>).

٣٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، انخفض سعر النفط من المستوى المرتفع الذي بلغه في أيلول/سبتمبر، حيث هبط إلى ١١٠ دولارات للبرميل مع تراجع حدة الهواجس الجيوسياسية وهبوط المؤشرات السوقية الأساسية. وتأثرت أسعار النفط باستعادة جزء من الإنتاج الليبي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، وتزايد الإمدادات من بحر الشمال، وانخفاض طلب المصافي نتيجة لأعمال الصيانة.

٣٧- وتجدر ملاحظة أن فارق السعر بين خام برينت ووسيط ويست تكساس المرجعي في الولايات المتحدة (WTI) تقلص بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠١٣. ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، تقلص الفارق بين متوسط الأسعار الشهرية لخام برينت ووسيط ويست تكساس المرجعي ليصل إلى ٣ دولارات لكل برميل مقارنة بـ ٢١ دولاراً في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويرجع هذا جزئياً إلى تحسّن البنية التحتية لنقل النفط (مثل توسيع خط أنابيب الممر البحري)، الأمر الذي ساعد في تخفيف "تخمة" النفط في كوشينغ بأوكلاهوما، وهي مركز تخزين ونقطة تسليم نفط تكساس المرجعي في الولايات المتحدة. كما أدى ارتفاع مستوى طلب المصافي في الولايات المتحدة، وتراجع مستويات المخزون، وتقلص العرض من كندا، إلى دعم انتعاش أسعار نفط ويست تكساس. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر نفط ويست تكساس بحوالي ٩ دولارات للبرميل اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٣ ليصل إلى ١٠٥ دولارات في تموز/يوليه ٢٠١٣، بينما كان سعر خام برينت في تموز/يوليه ٢٠١٣ لا يزال أدنى بتسعة دولارات من مستواه المرتفع الذي سجّل في شباط/فبراير ٢٠١٣.

#### الغاز الطبيعي

٣٨- ظلت أسعار الغاز الطبيعي تُظهر فوارق كبيرة بين مختلف المناطق في عام ٢٠١٣ نتيجة لاختلاف آليات التسعير. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، بلغ متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال الإندونيسي الذي يصدّر إلى السوق الآسيوية ١٧,٣٠ دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية مترية بريطانية، أي قرابة خمسة أمثال متوسط أسعار الغاز في الولايات المتحدة. وخلال الفترة نفسها، بلغ متوسط أسعار الغاز الطبيعي الروسي، الذي يُصدّر أساساً إلى السوق الأوروبية، نحو ثلاثة أمثال متوسطها في الولايات المتحدة.

٣٩- وعلى النقيض من الانخفاض الذي سجله متوسط أسعار الغاز الطبيعي الروسي والإندونيسي خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣<sup>(١٩)</sup>، انتعشت الأسعار الناجزة للغاز الطبيعي في هنري هوب - المرجع الرئيسي لسوق أمريكا الشمالية - من المستوى المتدني للغاية الذي بلغته في عام ٢٠١٢. وبلغ متوسط أسعار الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ما مقداره ٣,٦٩ دولارات لكل مليون وحدة حرارية مترية بريطانية،

(١٩) انخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي الروسي والإندونيسي بنسبة بلغت نحو ٧ في المائة و ٦ في المائة، على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢.

أي أعلى بنسبة ٤١ في المائة من متوسط الأسعار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٢. إلا أنه كان لا يزال أدنى بنسبة ١١ في المائة من متوسط الأسعار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١١.

٤٠- ومع تحسُّن مؤشرات السوق الأساسية، سجَّل سعر الغاز الطبيعي الأمريكي ارتفاعاً قوياً ليصل إلى أعلى مستوى له على مدى ٢١ شهراً وقدره ٤,١٧ دولارات في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أي أنه ارتفع بنسبة ٢٥ في المائة عن المستوى الذي بلغه في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وقد ارتفعت أسعار الغاز نتيجة لزيادة الطلب الناشئة عن برودة الطقس وتقلُّص العرض الناجم عن تباطؤ إنتاج الغاز الطبيعي الجاف وخفض مستويات المخزون في الولايات المتحدة. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، انخفض مخزون الغاز الطبيعي في نهاية آذار/مارس ٢٠١٣ إلى ما دون متوسطه على مدى خمس سنوات وذلك لأول مرة منذ آب/أغسطس ٢٠١١.

٤١- إلا أن أسعار غاز الولايات المتحدة اتجهت نحو الانخفاض منذ أيار/مايو ٢٠١٣. وبعد انخفاض مستمر على مدى أربعة أشهر، هبط السعر إلى ٣,٤٣ دولارات في آب/أغسطس ٢٠١٣، أي أنه تراجع بنسبة ١٨ في المائة عن المستوى المرتفع الذي بلغه في نيسان/أبريل. ويرجع هذا الانخفاض، إلى حدٍّ كبير، إلى تذبذب درجات الحرارة في بعض فترات الصيف، وعمليات صيانة معامل الطاقة النووية التي كانت أقل من المستوى العادي، مما أفضى إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي. كما أن تزايد المخزون قد أسهم في انخفاض الأسعار. ففي آب/أغسطس ٢٠١٣، ارتفعت مستويات تخزين الغاز الطبيعي إلى ما فوق متوسط السنوات الخمس وذلك لأول مرة منذ آذار/مارس ٢٠١٣<sup>(٢٠)</sup>. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، انتعشت الأسعار لأسباب منها تزايد أعمال الصيانة الموسمية لبعض معامل الطاقة النووية وتحسُّن الطلب على وقود التدفئة في فصل الشتاء.

٤٢- وفي الولايات المتحدة، ومع انتعاش أسعار الغاز الطبيعي وانخفاض أسعار الفحم في عام ٢٠١٣، زادت معامل توليد الطاقة الكهربائية الحساسة للتكاليف من استخدام الفحم لأغراض توليد الكهرباء. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، كان من المتوقع أن يشكّل توليد الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي ما نسبته ٢٧ في المائة من إجمالي توليد الطاقة في عام ٢٠١٣، مقارنةً بما نسبته ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٢<sup>(٢١)</sup>. وفي الوقت نفسه، كان من المتوقع لحصة توليد الطاقة باستخدام الفحم أن ترتفع من ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٣ رغم أنها تظل أدنى بكثير من حصة الفحم الاعتيادية التي تتراوح بين ٤٨ في المائة و٥١ في المائة والتي سجَّلت في الفترة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٨.

(٢٠) United States, Energy Information Administration, 2013, Short-term energy outlook: Market prices and uncertainty report, September

(٢١) حسابات أجراها الأونكتاد استناداً إلى: United States, Energy Information Administration, 2013, Short-term energy outlook, November

٤٣ - وفي نشرة *Annual Energy Outlook 2013*، تتوقع إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أن يزيد إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بنسبة تبلغ نحو ١ في المائة في السنة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٤٠، حيث سيشكل الغاز الطفلي أكبر مساهم في نمو إنتاج الغاز الطبيعي. وفي عام ٢٠٤٠، يُتَوَقَّع أن يُسهم الغاز الطفلي بنحو نصف مجموع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بعد أن كانت حصته تبلغ ٣٤ في المائة في عام ٢٠١١. وقد أحدثت ثورة الغاز الطفلي في الولايات المتحدة تغييراً هائلاً في مشهد الطاقة في هذا البلد وكان لها تأثيرٌ شديدٌ على السوق الدولية للطاقة<sup>(٢٢)</sup>. وعلاوةً على ذلك، أدَّى المستوى المتدني نسبياً لأسعار الغاز الطبيعي إلى تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة وإلى زيادة الاستثمار والعمالة في الصناعات القائمة على الاستخدام المكثف للطاقة بصفة خاصة.

#### الفحم

٤٤ - شهدت سوق الفحم الحراري، وهو نوع الوقود الرئيسي المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، اتجاهًا هابطاً خلال معظم عام ٢٠١٣. فخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، بلغ متوسط سعر نيوكاسل الأسترالي الناجز للفحم الحراري، وهو السعر المرجعي للسوق الآسيوية، ٩١ دولاراً أمريكياً للطن، أي أنه انخفض بنسبة ١٣ في المائة عن متوسط أسعار الفترة نفسها من عام ٢٠١٢، وكان أدنى بنحو ١١ دولاراً من متوسطه على مدى خمس سنوات<sup>(٢٣)</sup>.

٤٥ - وبعد أن سجلت أسعار الفحم الحراري الأسترالي أدنى مستوى لها على مدى ٣٥ شهراً حين بلغت ٨٨ دولاراً أمريكياً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عادت فارتفعت لتصل إلى ١٠٢ دولار في شباط/فبراير ٢٠١٣ وذلك لأسباب منها ارتفاع الطلب الموسمي فضلاً عن حالات اضطراب العرض في أستراليا نتيجة للفيضانات. إلا أن اتجاه الانخفاض عاد إلى الظهور في آذار/مارس ٢٠١٣. وبعد انخفاض مطرد على مدى ستة أشهر، هبط السعر إلى ٨٢ دولاراً أمريكياً في آب/أغسطس ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى له منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وانخفضت الأسعار نتيجة لوفرة إمدادات الفحم الحراري المنقولة بحراً، مقترنةً بتباطؤ نمو الطلب على الواردات من الأسواق الآسيوية الناشئة. وشهد شهراً أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ انتعاشاً طفيفاً لأسعار الفحم حيث شرعت مرافق توليد الطاقة في إعادة تخزين الفحم استعداداً لفصل الشتاء.

(٢٢) انظر TD/B/C.I/MEM.2/22 للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً.

(٢٣) يشمل متوسط أسعار الفحم الحراري على مدى السنوات الخمس الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٤٦- وأدى انخفاض الأسعار وارتفاع التكاليف إلى تقليص هوامش ربح شركات مناجم الفحم. وأشارت تقارير إلى أن بعض شركات التعدين الكبيرة التي نوّعت أصولها التعدينية بدأت تتعد عن قطاع الفحم (مثل شركة ريو تينتو)<sup>(٢٤)</sup>. ولا يشعر معظم المحللين بالتساؤل إزاء الصورة المرتقبة لأسعار الفحم الحراري على المدى القصير. ويشير تقرير حديث لشركة غولدمان ساكس إلى أن أصحاب معظم مشاريع الفحم الحراري سيواجهون صعوبات كبيرة في سعيهم لتحقيق عائد إيجابي لأن الطلب على الفحم الحراري المنقول بحراً سيضعف بسبب تغيرات هيكلية تتمثل في تزايد صرامة اللوائح البيئية، وقوة المنافسة مع الغاز والطاقة المتجددة، والتحسّن في كفاءة استخدام الطاقة<sup>(٢٥)</sup>.

#### الطاقة المتجددة

٤٧- في عام ٢٠١٢، سجلت حصة الطاقة المتجددة (بما فيها الطاقة الكهرومائية) في الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية نسبة قياسية بلغت ٨,٦ في المائة، مرتفعةً من ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وبصفة خاصة، سجل استهلاك الطاقة المتجددة غير المائية معدل نمو بلغ ١٥ في المائة، وهو أعلى معدل مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى<sup>(٢٦)</sup>.

٤٨- وقد أخذت أنواع الطاقة المتجددة تشكل على نحو متزايد مصدراً هاماً للطاقة لأغراض توليد الكهرباء وكذلك، بقدر أقل، لأغراض النقل والتدفئة. ونمت الطاقة الكهرومائية، وهي أكبر مصدر من مصادر الطاقة المتجددة، بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ لتشكّل ما نسبته ١٦,٣ في المائة من مجموع توليد الطاقة العالمي. وجاءت الصين في مقدمة البلدان المستهلكة للطاقة الكهرومائية في العالم (٤,٢٣ في المائة من المجموع العالمي)، تليها البرازيل وكندا. وواصل توليد الطاقة المتجددة غير المائية نموه السريع في عام ٢٠١٢ ليبلغ أكثر من ١٠٠٠ تيراواط - ساعة وذلك لأول مرة. ورغم أن حصة الطاقة المتجددة غير المائية في المجموع العالمي لتوليد الطاقة كانت صغيرة (٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٢)، فقد أسهمت بما نسبته ٣١ في المائة من النمو في المجموع العالمي لتوليد الطاقة في عام ٢٠١٢.

٤٩- ويرجع هذا النمو السريع للطاقة المتجددة غير المائية، إلى حدّ كبير، إلى توليد الطاقة الريحية والشمسية. ففي عام ٢٠١٢، زاد توليد الطاقة الريحية بنسبة ١٨ في المائة ليشكل نحو نصف توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة غير المائية. وفي حين أن

(٢٤) BBC, 2013, Rio Tinto to sell stake in Australian coal mine for \$1bn, 28 October. متاح على الموقع: <http://www.bbc.co.uk/news/business-24705754> (accessed 24 January 2014).

(٢٥) Goldman Sachs, 2013, *Rocks and Ores: The Window for Thermal Coal Investment Is Closing*, 24 July (see <http://www.goldmansachs.com>).

(٢٦) ما لم يُذكر خلاف ذلك، استُقيت البيانات الواردة في هذا الفرع من تقرير شركة بريتش بتروليم لعام ٢٠١٣ المعنون: *Statistical Review of World Energy* (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland) أو من حسابات الأونكتاد المستندة إلى مراجع هذا الاستعراض. وتشمل الطاقة المتجددة غير المائية الطاقة الريحية والشمسية والحرارية الأرضية والطاقة المستمدة من الكتلة الأحيائية والنفايات.

الولايات المتحدة كانت المستهلك الأول للطاقة الريحية، فقد سجلت الصين أكبر قدرة تراكمية لاستخدام الطاقة الريحية. أما الطاقة الشمسية التي تصدر ألمانيا وإيطاليا قائمة مستهلكيها والتي شكلت ما نسبته ٨,٩ في المائة من مجموع الطاقة المتجددة غير المائية في عام ٢٠١٢ فقد حققت نمواً سريعاً على مدى سنة أخرى (بنسبة ٥٨ في المائة). وسجلت تكاليف تكنولوجيا الطاقة الفولطية الشمسية مزيداً من الانخفاض في عام ٢٠١٢ نتيجة للفائض المسجل في القدرة التصنيعية. ونتيجة لذلك، ارتفعت قدرة توليد الطاقة الفولطية الشمسية المركبة بنسبة ٤٣ في المائة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

٥٠- وانخفض الإنتاج العالمي للوقود الأحفوري بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو أول انخفاض له منذ عام ٢٠٠٠. وفي البرازيل، زاد إنتاج الوقود الأحفوري بنسبة ٢,٤ في المائة بفضل موسم حصاد جيد لقصب السكر. بيد أنه في الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج للوقود الأحفوري في العالم (٤٥ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي)، أدى انخفاض الطلب على البترين، فضلاً عن التحدّيات التقنية والاقتصادية المرتبطة بمزج نسبة تزيد عن ١٠ في المائة من الإيثانول في خزانات البترين، إلى تراجع إنتاج الوقود الأحفوري بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٢. ورغم هذه التطورات القصيرة الأجل، أشارت توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الإنتاج العالمي للوقود الأحفوري سيرتفع بنسبة تزيد عن ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨<sup>(٢٧)</sup>.

٥١- وبعد بلوغ مستوى ذروة في عام ٢٠١١، سجل الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والوقود (بما في ذلك مشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة) انخفاضاً بنسبة ١٢ في المائة، حيث تراجع إلى ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى حالة عدم اليقين على مستوى السياسات العامة في بعض الأسواق الرئيسية للاقتصادات المتقدمة. إلا أن هذا الاتجاه العام ينطوي على حدوث تحوّل ملحوظ للاستثمار في الطاقة المتجددة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. فالواقع أن إجمالي هذه الاستثمارات في الاقتصادات النامية واصل اتجاهه التصاعدي منذ عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢، أي بنسبة زيادة قدرها ١٩ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١١. وعلى النقيض من ذلك، انخفض هذا الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة إلى ١٣٢ مليار دولار، أي بنسبة ٢٩ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١١<sup>(٢٨)</sup>. وفيما يتعلّق بالاستثمار في الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٢، كانت الصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل ضمن قائمة أكبر عشرة بلدان مستثمرة.

(٢٧) الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٣، موجز تنفيذي، يرد في *Medium-Term Renewable Energy Market Report 2013*, 14–22 (Paris, OECD).

(٢٨) Frankfurt School of Finance and Management–United Nations Environment Programme Collaborating Centre for Climate and Sustainable Energy Finance, *Global Trends in Renewable Energy Investment 2013* (Frankfurt).

## ثانياً - بعض القضايا السياساتية الناشئة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها الأسواق

٥٢ - يبحث هذا الفصل بعض القضايا السياساتية الرئيسية الناشئة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها أسواق السلع الأساسية، وي طرح بعض الخيارات السياساتية المهمة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وهو يسلط الضوء، بصفة خاصة، على السياسات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي، وإضافة القيمة المحلية، والطاقة المستدامة.

### تعزيز الأمن الغذائي لأشد البلدان فقراً

٥٣ - لا تزال مسألة الأمن الغذائي، خصوصاً في البلدان المنخفضة الدخل المستوردة الصافية للأغذية، تحتل مكانة بارزة على جدول الأعمال السياسي وينبغي أن تظل لها هذه المكانة في المناقشات المتعلقة بجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بالنظر إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. وينبغي أن تكون السياسات الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي للجميع قائمة على أساس نهج أشمل يأخذ في الاعتبار أبعاد الحماية الاجتماعية، والحق في الغذاء، وحقوق الإنسان، فضلاً عن الشواغل الإنمائية الأوسع نطاقاً، مثل الدور الذي يمكن لصغار المزارعين أن يؤدوه في التنمية الزراعية وفي الأسواق الدولية.

٥٤ - وهناك عددٌ من الخيارات لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. ويمكن للبلدان النامية أن تجني الكثير من الفوائد من الخيارات السياساتية المتوافقة مع سياسات منظمة التجارة العالمية (أي المعاملة الخاصة والتمايز، و"الصندوق الأخضر"، وقاعدة الحدود الدنيا، وإعانات المدخلات) من أجل التوفيق بين أهداف المنتجين وأهداف المستهلكين (بضمان سعر جيد للمنتجين وتوفير دعم مالي لفئات مستهدفة من المستهلكين مثل ذوي الدخل المنخفض). ويبدو أن قدراً من التقدم قد أُحرز في هذا المجال. وفي إطار اتفاق تجاري اعتمده منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري التاسع المعقودة في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - "صفقة بالي" - اتفق على إدراج بند سلام مؤقت بشأن مسألة الاحتفاظ بالمخزونات العامة من أجل الأمن الغذائي. ووفقاً لهذا البند، يمتنع أعضاء منظمة التجارة العالمية بصفة مؤقتة عن تقديم شكاوى قانونية إذا ما تجاوز بلد من البلدان النامية ما هو محدد له في إطار "الصندوق البرتقالي" من حدود نتيجة لعمليات التخزين لأغراض الأمن الغذائي. كما أن ثمة حاجة لتعزيز التكامل الإقليمي، ووضع قواعد تقوي السلوك التعاوني فيما بين البلدان النامية، وضمان أن تؤدي هذه القواعد الدور المتوقع منها في إدارة الأزمات الغذائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تقدم الدعم للمنتجين المحليين من أجل زيادة قدرتهم على مواجهة الصدمات التي يتعرض لها إنتاجهم. ويمكن أن يشمل هذا الدعم البحوث الزراعية، ومكافحة الآفات والأمراض، فضلاً عن التسويق. ويمكن للبلدان الضعيفة أن تنظر أيضاً في

جعل مخزونات الأمن الغذائي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها في مجال الأمن الغذائي. فمن شأن هذه المخزونات أن تساعد في التقليل إلى أدنى حد من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار في أسواق الأغذية الدولية على المستهلكين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضافر جهود المجتمع الدولي من أجل ضمان توحيد المعايير على صعيد متعدد الأطراف بغية التخلص من الحمائية الخفية أو عمليات الإغراق التي تمارسها البلدان الكبيرة التي هي مصدرة صافية للأغذية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تواصل المنظمات الدولية أداء دورها عن طريق وضع قواعد تجارية تعامل البلدان التي هي مستوردة صافية وتلك التي هي مصدرة صافية للأغذية معاملة مختلفة بالنظر إلى اختلاف احتياجاتها.

سياسة المحتوى المحلي لاستبقاء القيمة محلياً في البلدان المنخفضة الدخل والغنية بالموارد<sup>(٢٩)</sup>

٥٥ - يبدو أن الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والغنية بالموارد لم تستفد استفادةً كاملةً من المكاسب غير المتوقعة الناشئة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية على مدى السنوات القليلة الماضية<sup>(٣٠)</sup>. وبالنظر إلى أنه من المرجح أن تحافظ الأسعار على قوتها في أسواق المعادن والفلزات، في المدين القصير والمتوسط على الأقل، فلا بد لهذه البلدان من أن تجد سبلاً ملائمة لاستخدام إيرادات مواردها لكي تسير على مسار إنمائي عريض القاعدة. وينبغي توخي سياسة محتوى محلي تكفل للمستثمرين الأجانب أرباحهم بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف النمو والتنمية المستدامين على المستوى المحلي. وهذا قد يتطلب فرض ضرائب أعلى أو زيادة نصيب الحكومة من الأرباح الناشئة عن بيع الموارد الطبيعية من أجل خلق فرص العمل وإعادة تخصيص هذه الإيرادات. ومن المهم أيضاً إقامة روابط بين الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في قطاع السلع الأساسية والموردين المحليين للسلع والخدمات في مختلف مراحل سلسلة قيم السلع الأساسية. ويمكن لهذه السياسات أن تؤدي دوراً بناءً في عملية التنمية المستدامة عن طريق نقل رأس المال والمهارات والدراسة العملية إلى البلدان المضيفة، وهي عناصر أساسية في تعزيز روابط الإنتاج بين قطاع السلع الأساسية والاقتصاد الأوسع. إلا أن مدى مساهمة استراتيجيات المحتوى المحلي في عملية التنمية يتوقف على السياق السياسي في البلدان المضيفة، وبخاصة الأوضاع الاقتصادية الكلية والهيكلية التي ينبغي أن تُحسّن في العديد من البلدان المنخفضة الدخل والغنية بالموارد.

تنمية الطاقة المستدامة

٥٦ - يشكل الوصول إلى الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة عنصراً بالغ الأهمية في الحد من الفقر والتصدي لتغير المناخ. وتشير التقديرات إلى أن ١,٢ مليار شخص في العالم

(٢٩) تُبحث سياسات المحتوى المحلي في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/26.

(٣٠) انظر UNCTAD, 2013, *Commodities and Development Report: Perennial Problems, New Challenges and Evolving Perspectives* (Geneva, United Nations publication).

يعيشون دون الحصول على إمدادات الكهرباء وأن ٢,٨ مليار شخص لا تتوفر لديهم أدوات الطهي الحديثة. وتدلُّ دراسةٌ حديثةٌ أجرتها الوكالة الدولية للطاقة على أن كثافة الكربون في الإمدادات العالمية للطاقة لم تتغير كثيراً في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠ رغم الجهود المبذولة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة<sup>(٣١)</sup>. وللتصدي لهذه التحدّيات، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرةً عالميةً بعنوان "الطاقة المستدامة للجميع". وتهدف هذه المبادرة إلى تعميم الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة، ومضاعفة معدّل التحسّن في كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٧- ويؤدّي الغاز الطبيعي دوراً هاماً في التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون. وكما لوحظ في الولايات المتحدة، حلّ الغاز الطبيعي الرخيص محلّ الفحم المستخدم في معامل توليد الطاقة وقد يسهم في تحقيق خفض كبير لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعلى المدى القصير، يتوقف استخدام الغاز بدلاً من الفحم في توليد الطاقة الكهربائية، إلى حد بعيد، على سعر الغاز بالنسبة لسعر الفحم. وعلى المدى الطويل، سيكون لعدد من العوامل، مثل الأسعار المتوقعة للوقود، والتقدّم التكنولوجي، والتكاليف التشغيلية، والتمويل وأمن الطاقة، تأثير كبير في عملية صنع القرار. ومن أجل تعزيز القدرة التنافسية لأسعار الغاز، ينبغي للحكومات اعتماد سياسات مناسبة بشأن انبعاثات الكربون (مثل مخططات الاتجار بانبعاثات الكربون) وزيادة عرض الغاز عن طريق التجارة و/أو استخراج الغاز. وتتطلّب تنمية موارد الغاز غير التقليدية تنظيمًا سليمًا يراعي الشواغل البيئية. ويمكن التعلّم من تجارب البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في استخراج الغاز غير التقليدي. وقد أطلقت الولايات المتحدة برنامج العمل التقني بشأن الغاز غير التقليدي من أجل تقاسم أفضل الممارسات المتصلة بقضايا مثل إدارة المياه، وانبعاثات الميثان، ونوعية الهواء، وعمليات الترخيص والتعاقد والتسعير للمساعدة في زيادة إمدادات الغاز العالمية وتيسير تطوير البنية التحتية ذات الصلة بنقل هذه الإمدادات إلى السوق<sup>(٣٢)</sup>. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تكفل السياسات الحكومية ألاّ تؤدّي تنمية الغاز الطبيعي إلى إعاقة نمو الطاقة المتجددة.

٥٨- وقد شهدت سوق الفحم في عام ٢٠١٣ تراجعاً لا بسبب انخفاض الأسعار فحسب وإنما أيضاً بسبب عدد من الإجراءات الدولية الرامية إلى خفض الاستثمار في مصانع فحم جديدة وتقليص استهلاك الفحم. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٣، دعا رئيس الولايات المتحدة، في إطار خطته العامة للحدّ من التلوث الكربوني، إلى وضع حدّ للدعم الحكومي الذي يقدمه بلده لأغراض التمويل العام لمصانع الفحم الجديدة في الخارج، إلا في ظروف نادرة (مثل تقديم الدعم لتمويل مصانع الفحم في أشدّ بلدان العالم فقراً حيث لا يتوفر أي بديل آخر مجدي

(٣١) International Energy Agency, *Tracking Clean Energy Progress 2013: IEA Input to the Clean Energy Ministerial* (Paris, OECD)

(٣٢) United States, Executive Office of the President, 2013, *The President's Climate Action Plan*, June (Washington D.C.)

اقتصادياً). وانضمت إلى هذه المبادرة في وقت لاحق الدانمرك والسويد والنرويج وفنلندا وآيسلندا والمملكة المتحدة إضافةً إلى عدد من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي ومصر الاستثمار الأوروبي والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية. والتزم البنك الدولي، في وثيقة استراتيجيته الجديدة في مجال الطاقة، بتقديم دعم مالي للمشاريع التأسيسية لتوليد الطاقة باستخدام الفحم ولكن في ظروف نادرة فقط. وأعلن مصرف الاستثمار الأوروبي عن وضع حد لتمويل معامل توليد الطاقة باستخدام الفحم إلا إذا كانت تستوفي معياراً جديداً من معايير الأداء المتعلق بالانبعاثات.

٥٩- وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تنطوي على رسالة قوية بشأن الحاجة الملحة إلى خفض انبعاثات الكربون، فإن تأثيرها الحقيقي قد يكون محدوداً لأن معظم المعامل المخطط لإنشائها لتوليد الطاقة باستخدام الفحم تقع في بلدان ناشئة كبيرة لا تعتمد على المصادر الخارجية لتمويل معامل الفحم. وثمة مخاوف من أن البلدان النامية الأصغر والأفقر، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تسهم بأقل قدر من الانبعاثات العالمية والتي تعاني من نقص حاد في إمدادات الكهرباء لأغراض التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، قد تكون الأشد تأثراً بهذه السياسات الجديدة.

٦٠- وقد اتخذت الصين خطوات هامة في عام ٢٠١٣ في اتجاه خفض انبعاثات الكربون وتحسين نوعية الهواء. ووفقاً لخطة العمل المتعلقة بمنع ومكافحة تلوث الهواء، وهي الخطة التي نشرها مجلس الدولة في الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ستُخفض نسبة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في الصين إلى أقل من ٦٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٧، بينما ستزيد نسبة استهلاك الطاقة غير الأحفورية إلى ١٣ في المائة. وبدأت الصين أيضاً في تجريب آليات سوقية لإبطاء نمو الانبعاثات. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُطلقت ثلاثة مخططات من أصل سبعة لتداول أرصدة انبعاثات الكربون. وبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الاتجار بانبعاثات الكربون في سوق مقاطعة هواندونغ التي من المتوقع أن تكون ثاني أكبر الأسواق في العالم من حيث كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المشمولة<sup>(٣٣)</sup>. وستوفر هذه المشاريع التجريبية خبرة مباشرة في وضع مخطط لتجارة الكربون في الصين يشمل البلد كله.

٦١- وتؤدي الطاقة المتجددة دوراً هاماً في تحسين الحصول على إمدادات الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. ومن التطورات المشجعة التي شهدتها عام ٢٠١٢ تواصل زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في البلدان النامية. فبالإضافة إلى الاقتصادات الناشئة الكبيرة، استفاد بعض بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية أيضاً من الاستثمارات الكبيرة في مصادر الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، طُورت مشاريع لتنمية الطاقة المتجددة

(٣٣) Reuters, 2013, Expected to be China's biggest, Guangdong carbon market begins briskly, 19 December, available at <http://in.reuters.com/article/2013/12/19/china-guangdong-carbon-idINL3N0JYOMS20131219> (accessed 27 January 2014)

في بيرو (ريحية وشمسية)، وأوروغواي (ريحية)، وإكوادور (كهرمائية صغيرة النطاق)، والمغرب (ريحية وشمسية)، وكينيا (حرارية أرضية)، وإثيوبيا (ريحية). إلا أن العديد من هذه البلدان النامية تُعتبر وافدة جديدة إلى سوق الطاقة المتجددة، كما أن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة إلى حد بعيد عن اللحاق بالركب. وفي عام ٢٠١٢، شكّل استهلاك أفريقيا ما نسبته ٢,٩ في المائة من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة الكهرمائية، و٦,٠ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة غير المائية<sup>(٣٤)</sup>.

٦٢- ومن شأن اعتماد سياسات مناسبة تقترن بخفض تكاليف بعض تكنولوجيات الطاقة النظيفة (مثل الطاقة الفولطية الشمسية وطاقة الرياح الساحلية) أن تحفز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. ويمكن للبلدان النامية أن تتعلم من خبرات وتجارب البلدان المتقدمة في اعتماد تدابير دعم مناسبة ومجموعات سياسات تستجيب لاحتياجات السوق. ومن بين الخيارات السياسية تحديد تعريفات دعم ثابتة، ومخططات إصدار الشهادات الخضراء، وعلاوات الدعم المخصصة عن طريق المزادات. كما أن الاتجاهات الحديثة للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في البلدان المتقدمة تبيّن أيضاً أهمية انتهاج سياسات يمكن التنبؤ بها في مجال الطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، فإن من الأمور المهمة لتنمية الطاقة المتجددة في البلدان النامية ما يتمثل في تقديم المزيد من الدعم من البلدان المتقدمة في مجالات نقل التكنولوجيات وتمويلها وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

(٣٤) .BP, 2013, *Statistical Review of World Energy* (United Kingdom)